المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/02/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

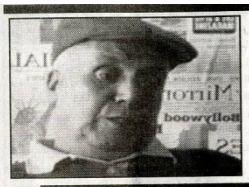

ضباط الصف ضحايا اهرمومو يذكرون المجلس الوطني لحقوق الانسان بوعوده

10.941/13

محمد منتقي الله ×

شهر شباط،فبراير، شهر الياس والإحباط، الذي لا يتساوى مع إخوته في عدد الأيام، هو الباكي عن حظه، عن الحكرة التي لازالت تلازمه إلى الأبد، فهو الشهر الدماع بالنسبة للفلاحين يدرف دموعه وبغزارة عن الأيام التي تنقصه، الشيء الذي يجعله ينتظر حلول السنة الكبيسة لكي ينعم بيوم اضافي بعد مرور ثلاث سنوات ليصبح عدد أيامه 29، ومع ذلك لم يكف عن البكاء – الشهر هذا كان قدره أن عرف أكبر محاكمة عسكرية لفئة من الضباط، ضباط الصف وطلبة ضباط الصف وجنود، شاء قدرهم أن يكونوا ضحايا قانون عسكري يعلمه الجميع وفي جميع الدول، الفصل الصريح في قوانين الجيوش، آلا وهو الامتثال التام لأوامر من هو أعلى رتبة منك، وعلى الوجه الصحيح وبدون مساءلة – الفئة تورطت في محاولة انقلابية ضد النظام يوم العاشر من يوليوز 1971، النازلة التي أصبحت أحفظها عن ظهر قلب فلا داعي للتفاصيل. لقد تم إعدام ضباط سامين يوم الثالث عشر من يوليوز 1971 دون محاكمة مع سقوط ضحايا مدنيين وعسكريين، حوالي 120 طالب ضابط الصف هم الآن ولحد كتابة هذه السطور هم في عداد مجهولي المصير، أحياء في عيون السلطة وعلى صحفات السجلات للحالة المدنية – لنعد إلى شباط (الشهر) البارد والدامع كان بالنسبة لنا المحاكمين، كان ساخنا وخانقا، الطقوس التي عرفتها المحاكمة لعدد 1081 معتقل بمحكمة لا تتسع لاستيعاب هذا العدد، حيث العدد الأكبر كان يتابع المحاكمة خارج أسوار المحكمة، أدين من أدين، وتم تبرئة الطلبة ض ص، البراءة الملغومة والمشبوهة لم تجدنا في شيء من بعد وعلى الخصوص بعد المحاولة الثانية، الهجوم على البوينغ الملكية العائدة من فرنسا زوال يوم الأربعاء 16 غشت 1972، المحاولة هاته كانت صاعقة علينا، تبعثرت أوراقنا من جديد: وارتات الدولة أن تتخلص منا بطرقها الخاصة، حيث لجأت إلى التسريح اللاإرادي، فرادى وجماعات الإجراء هذا استمر إلى حدود نهاية شهر يونيو 1973، وجدنا أنفسنا في الشارع، منعنا من حقوقنا، واعتبرتنا الدولة باننا أصبحنا نشكل عليها أمرا من الأمور، فحتى المجتمع لم يرحمنا، والكل تنكر لنا لا حكومات ولا أحزاب بمختلف أطيافهم...

لما انتطى المغرب سفينة حقوق الإنسان التي لم تغادر مرساها، استبشر المواطنون والضحايا على الخصوص بإنشاء الدولة للجنة مستقلة للتعويضات لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي حددت في الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى حدود سنة 1999 كما حددها الملك ولم يستثن أي حالة من الحالات لا مدنية ولا عسكرية ولا سياسية ولا ولا... تقدمنا بملفاتنا للجنة نحن «مجموعة أهرمومو» لكن تقريرها كان الرفض – أنشئت بعدما هيئة الإنصاف والمصالحة راسلناها ووافيناها بطلباتنا كان تقريرها بعدم الاختصاص، في هذا الباب سبق لي أن وجهت سؤالا لرئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان عبر أثير الإذاعة الوطنية بالرباط في برنامج للأستاذ رشيد الصباحي، كان جوابه كمايلي: علينا أن نتوجه إلى المحكمة، رد عليه الصحافي: شوف ليهم فضاء اخر – الرئيس: عليهم أن يتوجهوا إلى مؤسسة الشؤون الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية – الصباحي: شوف ليهم فضاء آخر: يجيب: يمكنهم أن يتدبروا أمورهم بأيديهم. ساعلنا الأستاذ الصبار لما كان رئيسا للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف الذي انضوينا تحت لواءه بعدما منعنا من تاسيس جمعية – أخبرناه بما ورد على لسان رئيس المجلس الاستشاري بخصوص التوجه إلى المحكمة قال لنا: يريد أن يتخلص من الملف وإقباره لا غير، هذا من جهة – بعد الحراك الذي عرفه المغرب في 20 فبراير 2011 – ارتات الدولة بتجديد الدستور والقيام بإصلاحات قانونية وغيرها للانخراط في مصاف الدول الساعية إلى ديمقراطية وعدالة انتقالية وإصلاحات قدر ما يمكن على جميع المستويات الاقتصادية الاجتماعية والحقوقية – أنشأ عاهل البلاد مجلسا وطنيا لحقوق الانسان بتعيين السيد ادريس اليزمي رئيسا والأستاذ محمد الصبار أمينا عاما له، تعين هذا الأخير بالمجلس، تضاربت حوله كثيرا من الآراء بين صفوف الضحايا من مؤيد ومعارض – في الفاتح يوليوز 2011 قمت بمقابلة مع الأستاذ محمد الصبار رفقة الأخ محمد جريري والأخ الحسين لكرد، ناقشنا معه الموضوع ووضعية الضحايا على العموم، طلب منا التريث حتى يتم تكوين لجن الاشتغال وملفكم من الأولويات وهو بين يدي وأعدكم بتسويته – مرت سنة 2012، لا جديد، في 13 فبراير 2013 بقاعة عبد الصمد الكنفاوي بالبيضاء، نظم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ندوة حول توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والإدماج الاجتماعي – حضر الندوة كلا من الأستاذ محمد الصبار، نائب الوزير المكلف بالعلاقات بين الحكومة والبرلمان، ممثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وممثل الاتحاد المغربي للشغل وعضو المكتب التنفيذي للمنتدى وحشد كبير من الضحايا لجميع الحالات.

باختصار بعد تصريح الصبار الذي انصب حول أرقام وتجارب بعض الدول في هذا الشان وغيرها... من جهة أخرى «مداخلات الحضور كان لها رأي آخر انتقادات وامتعاضات الضحايا وعدم الرضا عن الاقصاءات وتهميش حالاتهم بالرفض وعدم الاختصاص وخارج الأجل لعدد من الملفات. في الأجوبة عن هذه الأمور وبالخصوص ملف مجموعة اهرمومو جاء مرة أخرى على لسان محمد الصبار، أن هذا الملف سيتم تسويته بالطريقة التي سويت به مجموعة تاكونيت، 2014 لاشيء في المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش في أواخر نونبر 2014 ساءلته من جديد نفس الجواب، الملف في عهدتي ولازلت على الوعد فإلى متى؟ نحن في الانقراض، افرجوا عن هذا الملف – لذا أوجه مرة أخرى ندائي لكل من يعنيه الأمر من أعلى سلطة في البلاد وإلى الحكومة وممثلي الأمة بالغرفتين والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الحقوقية ولكل من له غيره على هذا الوطن العزيز لإيجاد حلول عادلة ومنصفة لهذه الشريحة التي طالها عقاب مستمر 44 سنة الآن خلت.

× منسق عام لمجموعة اهرمومو ،عضو مكتب فرع البيضاء بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

متابعات

لمناهضة كل أشكال استغلال الأطفال

10.841/5

الجمعية المغربية لتربية الشبيبة تستنكر استمرار ظاهرة «الطفلات خادمات البيوت»

أصدر المكتب الوطني للجمعية المغربية لتربية الشبيبة بيانا بخصوص المستجدات المرتبطة بالطفولة المغربية ، جاء فيه:

«إن تشغيل الطفلات يعتبر انتهاكا لحقوقهن وفقا لمقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، والتي صادق عليها المغرب منذ يونيو 1993، ورغم مرور اثنتي وعشرين سنة عن ذلك ، إلا أن عشرات الآلاف من الطفلات لا تزلن مجبرات على العمل كخادمات في البيوت لضمان مصدر عيش لأسرهن، في ظل غياب إطار قانوني واضح وقابل للتنفيذ وبرامج ومؤسسات خاصة تتوفر على الموارد اللازمة للتكفل وإعادة إدماج الخادمات القاصرات، واقتصار الدولة على اعتماد المقاربة العقابية عوض الحماية الشاملة لحقوق الطفل .

فبالرغم من مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الطفل، منذ يوليوز1993، والبروتوكولين الملحقين بها؛ ورغم اتخاذه لبعض الإجراءات الإيجابية، المتمثلة على الخصوص، في رفع سن تشغيل الأطفال ، وتضمن قانون الأسرة لبعض المكتسبات لصالح الطفل، فإن أوضاع الطفولة بالمغرب ما فتئت تعرف تراجعا خطيرا على أكثر من مستوى، باعتراف التقارير الصادرة عن القطاعات الحكومية المختصة نفسها، ومن خلال ما عبرت عنه اللجنة الأممية لحقوق الطفل من ملاحظات وما أصدرته من توصيات، عقب مناقشتها للتقرير الحكومي، المقدم من طرف الدولة المغربية، في 04 و05 شتنبر من السنة الفارطة ؛ وهو ما يؤكد تملص الدولة من الوفاء بالتزاماتها القاضية بإعمال حقوق الطفل، واكتفائها بالخطابات الجوفاء حول المخططات والاستراتيجيات التي تفندها الحقائق الساطعة حول تردي أوضاع الطفولة ببلادنا .

إن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة وهي تتابع عن كثب المستجدات التي طرأت في الساحة السياسية والمتمثلة في المصادقة على قانون 19-12 من طرف الحكومة والسلطة التشريعية ، والذي يبيح إمكانية تشغيل الأطفال في البيوت، بالرغم من تحديده فوق 16 سنة، ويأتي هذا في سياق ما تعرفه بلادنا من ترد لأوضاع الطفولة، والمتمثل في تزايد انتهاك الحقوق الإنسانية للأطفال واستمرار الاستغلال الجنسي والاقتصادي أيضا لهذه الفئة، وضعف الحماية المؤسساتية. وفي هذا الصدد فإن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة:

تستنكر:

- تشغيل الطفلات كخادمات للبيوت، ومواصلة الحكومة الحفاظ على سن الولوج للتشغيل في البيوت في 16 سنة، رغم أن ذلك يخالف رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تبناه مجلس المستشارين، في سياق دراسة مشروع القانون 19-12 .

- الضعف المؤسساتي في مجال حماية الطفل، باعتبار وضعية الطفلات الخادمات في البيوت هي أكثر فظاعة .

- تزايد ظاهرة زواج القاصرات، حيث الآلاف من الفتيات يتزوجن ابتداء من سن 13، مع انتشار ممارسة الزواج القسري.

- عدم تمكين أطفال المغرب من الحق في التعليم العمومي مع تسجيل ارتفاع نسبة الهدر المدرسي، حيث يعد المغرب من بين الدول التي تسجل فيها أعلى نسبة في العالم العربي.

تسجل مايلي:

- غياب موارد خاصة للطفل ضمن ميزانية الدولة، مما يتنافى مع المصلحة الفضلى للطفل، وضعف التنسيق بين المصالح الوزارية للدولة، بالإضافة إلى تجاهلها لآلية محددة لضمان إمكانية تتبع الأموال المخصصة لتنفيذ الاتفاقية.

- تنامي عدد الاعتداءات الجنسية الممارسة على الأطفال، وآخرها اعتداء فرنسي بمراكش على 11 طفلا، في ظل غياب خطة وطنية لحماية الأطفال من السياحة الجنسية .

- الزج بآلاف الأطفال في عالم الشغل، واستغلالهم في أعمال مضرة بنموهم وصحتهم، في غياب أية حماية أو مراقبة قانونية، وتأخر صدور القانون الخاص بخدم البيوت الذي وعدت به مدونة الشغل منذ 2004 .

- التزايد المستمر لعدد أطفال الشوارع، مما يجعلهم عرضة لكافة أنواع سوء المعاملة.

- سوء أوضاع الأطفال المعاقين وغياب اهتمام القطاعات الحكومية بالحاجيات الخاصة بهم.

- التأخر في إنشاء الآلية الوطنية الخاصة بتلقي ومعالجة الشكاوى الفردية.

- تردي أوضاع الأطفال المهاجرين غير النظاميين، وتعرضهم للاعتداء وسوء المعاملة وللحرمان من الحق في ولوج الخدمات الصحية والتعليمية.

- غياب حملات منتظمة للتحسيس والتوعية بحقوق الطفل، خاصة في الإعلام السمعي البصري وفي البرامج الدراسية.

وتعـــلن وتطالب :

- بحظر تشغيل الطفلات خادمات في البيوت، ودعوة كافة الهيآت والمسؤولين والجمعويين على المستوى الوطني والدولي، لمناهضة كل أشكال الاستغلال والعنف ضد الأطفال، خاصة «الطفلات الخادمات في البيوت»،

- بتجريم تشغيل القاصرات في البيوت، وتحدد التدابير اللازمة لإعادة إدماج الأطفال ضحايا الظاهرة

- بوضع سياسة كاملة لحماية الأطفال، بشكل عام، وخطط عمل ضد استغلال الطفلات القاصرات خادمات في البيوت، على وجه الخصوص

- بالتشبث بأحقية أطفال المغرب بالتمتع بكل الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل دون أي تفريق أو تمييز.

- بالتأكيد على أن يتمتع أطفال المغرب بالحماية وأحقية المشاركة بما يتماشى والمصلحة الفضلى للطفل .

- بأن يحاط الطفل المغربي المعاق جسديا أو عقليا أو اجتماعيا بالمعالجة والتربية والعناية الخاصة التي تقتضيها حالته.

- بالتعبئة الوطنية لكل الفاعلين للعمل سويا و بشكل استعجالي لوضع حد لكل أشكال العنف والمعاملة السيئة والاستغلال الجنسي الذي يتعرض له الأطفال ، والعمل على وضع استراتيجية وطنية للحد من الاستغلال الاقتصادي الذي يعاني منه الأطفال وخاصة الطفلات خادمات البيوت .

- بتوفير لكل طفل وطفلة مغربية، مقعد بالمدرسة العمومية وإعادة الاعتبار إلى المدرسة العمومية وإصلاح منظومة التربية والتكوين

- بضرورة أن تولي المخططات الوطنية والمحلية للمجالس والهيئات المنتخبة وكذا القطاعات الحكومية أهمية للأطفال على جميع المستويات بما فيها ميزانيتها السنوية.

- بالتأكيد على ضرورة ملاءمة التشريع المغربي مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الطفل والمصادقة عليها، كالاتفاقية الخاصة بتحديد سن الزواج والرضا بالزواج وتسجيل عقود الزواج.

- باتخاذ التدابير اللازمة من أجل بلورة خطة وطنية لإعمال وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية على قاعدة بيانات وإحصاءات مفصلة ودقيقة حول وضعية الطفولة ببلادنا، واستثمارها في وضع سياسات وبرامج لفائدة الطفل، مع الحرص على إشراك المنظمات غير الحكومية المستقلة المهتمة بحقوق الطفل .

- بالقيام بأنشطة توعوية لضحايا لاستغلال الجنسي، واتخاذ جميع التدابير الملائمة لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال وحمايتهم منها، بما في ذلك العنف البدني والنفسي والجنسي والتعذيب والعنف المنزلي والإهمال، وسوء المعاملة من قبل المسؤولين في مراكز الاحتجاز أو الرعاية الاجتماعية، ووضع آليات فعالة للتحقيق في حالات التعذيب وغيره من أشكال العنف ضد الأطفال .

- الاهتمام بالأطفال المهاجرين وتمكينهم من كافة الحقوق بدون تمييز

- بخلق مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بحقوق الطفل، تكون مهمتها تتبع أوضاع الطفولة وتلقي الشكايات والعمل على إصدار مدونة خاصة بحقوق الطفل .

إن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة تعتبر نفسها طرفا مدنيا في قضايا الطفولة والشباب محليا ووطنيا، وتعلن انضمامها إلى الائتلاف الجمعوي الوطني من أجل حظر تشغيل الطفلات خادمات للبيوت».

مجلس اليزمي يوصي باعتماد لغة الإشارة والبرايل في المدارس العمومية

■ أخبار اليوم ■ 1608/1

في خرجة جديدة، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتماد لغة الإشارات والبرايل ووسائل الاتصال البديلة في المدرسة المغربية النظامية. جاء ذلك في مذكرة رفعها المجلس، الذي يرأسه إدريس اليزمي، أخيرا إلى عمر عزيمان، المستشار الملكي ورئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والمجلس العلمي، تتضمن طلبا بإدراج توصية بهذا الخصوص في التقرير الاستراتيجي حول التعليم الذي يرتقب رفعه إلى الملك قريبا.

وشدد المجلس على إدراج توصية تطالب المدارس العمومية باعتماد لغة الإشارة والبرايل ووسائل الاتصال البديلة والمعززة ضمن الوسائل التعليمية المعتمدة من طرف المدرسة المغربية النظامية، كما طالب بتعديل مقتضيات القانون 00-07، المتعلق بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، من أجل تمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من المشاركة الكاملة وإبداء الرأي في المناهج التربوية.

التفاصيل ص 2

يوصي بإجبارية تعليم المعاقين حتى 15 سنة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى اعتماد لغة «الإشارة» و«البرايل» في المدارس العمومية

1608/2

■ الرباط أخبار اليوم ■

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان توصية إلى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، قبل رفع التقرير الاستراتيجي حول منظومة التعليم إلى الديوان الملكي، تدعو إلى إعطاء اهتمام خاص للتلاميذ المعاقين.

المذكرة، التي توصل بها المستشار الملكي عمر عزيمان في نهاية الأسبوع الماضي، طالبت بأن يتضمن التقرير توصية تشدد على إجبارية التعليم الأساسي إلى حدود سن 15 سنة لكافة الأشخاص ذوي الإعاقة، على أساس مبدأ عدم التمييز، مع التنبيه إلى كون بعض الفئات من المعاقين قد يتطلب تعليمها الأساسي تجاوز سن الـ15 عاما، وذلك من منطلق ملاءمة الإيقاعات الزمنية لاحتياجاتهم التعليمية الخاصة.

وشدد المجلس، الذي يرأسه إدريس اليزمي، على إدراج توصية تطالب المدارس العمومية باعتماد لغة الإشارة والبرايل ووسائل الاتصال البديلة والمعززة ضمن الوسائل التعليمية المعتمدة من طرف المدرسة المغربية النظامية.

كما طالبت توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعديل مقتضيات القانون 00-07 المتعلق بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من المشاركة الكاملة وإبداء الرأي في المناهج التربوية، داعيا إلى اعتماد موارد مالية لتغطية الاحتياجات التعليمية الخاصة وتوفير المؤسسات التعليمية التي بإمكانها إدماج الأطفال ذوي الإعاقات، واعتماد مبدأ القرب وملاءمة البرامج والتجهيزات والفضاءات لتحقيق الولوج الشامل.

واقترحت توصية المجلس إعداد مرجعية للتكوين الأساسي في مجال تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة تشمل كافة المستويات، الأولي والابتدائي والإعدادي والثانوي، مطالبة بتعديل مرجعية التكوين الحالية من خلال «تنقيحها من المفاهيم القدحية» أو تلك «المبنية على مفهوم العجز، والتي قد تؤدي إلى الإقصاء أو التمييز في بعض الحالات».

وشددت الهيأة الحقوقية على ضرورة إلغاء المقتضيات التي تساهم في إقصاء الطفل ذي الإعاقة من التعليم النظامي على أساس نوع أو درجة الإعاقة.

ودعت التوصيات، كذلك، إلى تعديل مقتضيات المرسوم القاضي بإنشاء المراكز الجهوية للتربية والتكوين لتمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من المشاركة في تتبع مسار التكوين الأساسي والمستمر، مع التنصيص على اعتماد مهنة المساعد التربوي ضمن هيأة التدريس وهو ما يتطلب تعديل القانون الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.

شدد على الالتزام الإيجابي للسلطات لتسهيل وحماية التجمعات السلمية

مجلس حقوق الإنسان يقترح تغيير عقوبة السجن بشأن التجمعات العمومية

ليلى أ. 2/9/03

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مراجعة الظهير المتعلق بالتجمعات الوطنية، مقترحا تغيير العقوبات السالبة للحرية في المادة 9 وكذا العقوبات المتضمنة في المادة 14 من الظهير. وأوصى المجلس، في مذكرة له حول مراجعة الظهير رقم 1.58.377 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بشأن التجمعات العمومية، بتحديد تعريف دقيق لمفهوم "الاجتماع العمومي" وتبسيط مساطر التصريح بالاجتماعات العمومية، وتعزيز دور السلطات العمومية في تسهيل وحماية الاجتماعات السلمية، وكذا دور القاضي الإداري، وتيسير التفاوض والوساطة، وتقييد استعمال القوة بشروط محددة، فضلا عن ضمان سلامة مهنيي الإعلام خلال المظاهرات السلمية، وتشجيع إعادة النظر في طبيعة العقوبات المترتبة عن مخالفة مقتضيات الظهير. واقترح المجلس في مذكرته، إضافة إلى مبدأ حرية التجمعات، مبدأ قرينة شرعية هذه التجمعات إلى أن يثبت العكس، مشددا على تغيير تعريف التجمعات العمومية، بتعريف شمولي، يحصل من خلالها تحديد "التجمعات العمومية" بوجود نية مؤقتة لعدة أشخاص يرغبون في التعبير عن وجهة نظر موحدة في مكان عمومي. كما شدد المجلس على الالتزام الإيجابي للسلطات من أجل تسهيل وحماية التجمعات السلمية، مقترحا إدخال إمكانية التصريح بالتجمعات العمومية عبر الطريقة الإلكترونية في إطار الإدارة الإلكترونية للإجراءات.

ودعا المجلس، في إطار تسهيل الإجراءات، إلى تعويض طلب نسخ موثقة من البطاقات الوطنية بطلب رقم البطاقة الوطنية فقط، مشددا على ضرورة إعفاء الجمعيات المشكلة قانونيا، والأحزاب الوطنية والهيئات النقابية والمهنية، من التصريح المسبق، مؤكدا على إدخال إمكانية استفادة الجمعيات القانونية والأحزاب الوطنية وكل الهيئات الأخرى من استعمال الفضاءات العمومية حسب طلباتها، وحسب الإجراءات المحددة.

واقترح المجلس، بالنسبة للهيئات المرخص لها قانونيا، تعويض الدورية 99-28 الصادرة في 5 نونبر 1999 حول استعمال القاعات العمومية من قبل الجمعيات والأحزاب والهيئات النقابية، بمرسوم.

واعتبر أن المادة 11 من ظهير التجمعات أصبحت متجاوزة، على اعتبار أنه منذ عشرين سنة أصبحت التظاهرات في الفضاءات العمومية تنظم من قبل تنسيقيات وجمعيات الخير والتحالفات وغيرها من الجمعيات التي حددتها هذه المادة، داعيا إلى مراجعة هذه المادة عبر التنصيص على تنظيم التجمعات العمومية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

كما اقترح المجلس، في حالة استشعار أن التظاهرة تخل بالأمن العام، إخبار القضاء الإداري، من أجل التدخل، مشددا على أن هذا المقترح يعفي السلطات العمومية من منع التظاهرات، وكل قرار بالمنع سيكون عبر القاضي الإداري. وعن التظاهرات العفوية، شدد المجلس على ضرورة إلغاء العقوبات بالنسبة للمشاركين في هذه التظاهرات.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى إعادة النظر في مشروع قانون حماية الأشخاص في وضعية إعاقة.

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه بخصوص مشروع القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

وأوصى المجلس بضرورة إعادة النظر في صيغة الأهداف المنصوص عليها في المشروع بشكل ينص على الوقاية من الأسباب المؤدية إلى الإعاقة والآثار المعيقة،وإدراج مقتضى يكرس حق الأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم.

وفيما يتعلق بالولوج للحقوق الصحية، اقترح إدراج عدد من المقتضيات بما يضمن استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من برامج ورعاية وخدمات صحية مجانية أو معقولة التكلفة ،بالإضافة إلى حظر العلاج الإلزامي أو القسري للأشخاص ذوي الإعاقة وتامين وجود ضمانات إجرائية كافية لحماية الحق في الموافقة المستنيرة والمسبقة، إعمال الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة، الإعلام والتكوين ومواكبة ودعم العائلات ومساعدي الأشخاص في وضعية إعاقة.

■ التفاصيل ص : 3

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى إعادة النظر في مشروع قانون حماية الأشخاص في وضعية إعاقة

■ فاطمة الزهراء جبور

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه بخصوص مشروع القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

وأوصى المجلس بضرورة إعادة النظر في صيغة الأهداف المنصوص عليها في المشروع بشكل ينص على الوقاية من الأسباب المؤدية إلى الإعاقة والآثار المعيقة،وإدراج مقتضى يكرس حق الأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم.

وفيما يتعلق بالولوج للحقوق الصحية، اقترح إدراج عدد من المقتضيات بما يضمن استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من برامج ورعاية وخدمات صحية مجانية أو معقولة التكلفة ،بالإضافة إلى حظر العلاج الإلزامي أو القسري للأشخاص ذوي الإعاقة وتامين وجود ضمانات إجرائية كافية لحماية الحق في الموافقة المستنيرة والمسبقة، إعمال الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة، الإعلام والتكوين ومواكبة ودعم العائلات ومساعدي الأشخاص في وضعية إعاقة.

أما بخصوص الحق في التعليم، دعا إلى إدراج مقتضيات تلزم السلطات العمومية بالقيام بالترتيبات التيسيرية المعقولة حسب حاجيات كل متعلم؟ متعلمة في وضعية إعاقة واتخاذ التدابير من أجل تيسير تعلم طريقة برايل وأنواع الكتابة البديلة، وتقوية قاعدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التشغيل والتكوين المهني، كما يوصي بإدراج مقتضى يكرس التزام السلطات العمومية بدعم الأشخاص في وضعية إعاقة في مجالات التشغيل الذاتي، البحث عن شغل، الحفاظ على الشغل والعودة إلى الشغل.

من جهة ثانية، اقترح المجلس بإضافة بمقتضيين ينبغي أن يوجها سياسات إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في سوق الشغل، وتكريس التزام السلطات العمومية بوضع المعايير الوطنية المتعلقة بالمقاولات ومؤسسات التشغيل الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بالولوجيات، أوصى المجلس بإلزام السلطات العمومية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص في وضعية إعاقة في حالات المخاطر والاستعجال ومادة تلزم السلطات العمومية بتطوير استعمال اللغتين الرسميتين للإشارة في مختلف مجالات الحياة.

و علاوة على هذه التوصيات المتعلقة بمشروع القانون، قدم المجلس توصيات تكميلية من أجل ضمان فعلية الالتزامات العمومية المتخذة بمقتضى القانون الإطار تتعلق بمسار وضع الميزانية العمومية و دراسة أثر مشاريع القوانين حسب المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان و كذا توسيع الممارسة الاتفاقية للمملكة. كما يوصي المجلس بان يتضمن التقرير الاقتصادي والمالي، تقرير ميزانية النوع، وتقرير الموارد البشرية المرافقة لمشاريع قانون المالية، معطيات إحصائية ومؤشرات تتعلق بأثر الاختيارات الموازنية على ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حقوقهم المضمونة بمقتضى الدستور والاتفاقية.

اليزمي يستعرض عمل لجان الصحراء لحقوق الإنسان في الذكرى الثانية لرحيل الخياري

الرباط: رشيد لمسلم

قدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي حصيلة عمل لجان حقوق الإنسان في الصحراء مساء يوم الاثنين.

وأكد اليزمي، في تصريح لـ"الجريدة24"، أن اللجان الجهوية للصحراء والمتمثلة في لجنة طانطان واسا زاك، ولجنة العيون بوجدور ولجنة الداخلة وسرد، حققت نتائج مهمة من خلال قربها من المواطن وحمايته.

واعتبر اليزمي عند مشاركته في الندوة الفكرية والتي نظمها حزب جبهة القوى الديمقراطية بمناسبة الذكرى الثانية لرحيل التهامي الخيار، (اعتبر) أن لجن الصحراء لحقوق الإنسان ساهمت بشكل كبير في دعم الحقوق السياسية والمدينة والحقوق التقافية للمواطنين.

وأضاف اليزمي، أن المجلس عمل على إحداث مركز للدراسات الصحراوية بشراكة مع جامعة محمد الخامس اكدال والمكتب الشريف للفوسفاط، كما احدث المجلس الوطني لحقوق الإنسان مشروع متحف الصحراء ب مدينة الداخلة.

http://www.aljarida24.ma/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%8A/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9

نساء ريفيات يعرضن تجربتهن في رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمعرض الكتاب

ناظورسيتي من الدارالبضاء: مراد ميموني

إستضاف الرواق الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالمعرض الدولي للكتاب والنشر بالدارالبيضاء، مجموعة من النساء الريفيات للحديث عن تجربتهن، ومن بينهم البرلمانية عن حزب العدالة والتنمية من الحسيمة سعاد الشيخي، وفريدة خينتي المستشارة ببلدية الناظور، ومليكة الأسروني فاعلة جمعوية، وقد عرضت هذه الفعاليات النسائية الريفية تجربتها في مجال الدفاع عن حقوق المرأة والإشكالات الاجتماعية والسياسية التي يواجهها ترسيخ حقوق المرأة وقيم المساواة.

http://www.nadorcity.com/%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%AA%D9%87%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86_a28007.html

ادريس اليازمي يحرض جمعيات صحراوية لجر الحكومة امام القضاء الاداري

أضف المقال إلى :

أضيف في 24 فبراير 2015 الساعة 47 : 09

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه "رغم تعهد الحكومة بالتجاوب مع شكايات المواطنين المتعلقة بخرق حقوق الإنسان في منطقة الصحراء إلا أن هناك تفاوتًا بين الوزارات في التجاوب مع هذه الشكايات".

وأضاف إدريس اليزمي خلال ندوة نظمها حزب جبهة القوى الديمقراطية ، مساء الإثنين بالمكتبة الوطنية " نه رغم تعهد الحكومة الرسمي في 13 مارس/ آذار 2014 بالتجاوب مع شكايات المواطنين المتعلقة بخرق حقوق الإنسان في منطقة الصحراء، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، إلا أن هناك تفاوت بين الوزارات في التجاوب مع هذه الشكايات".

وتابع اليزمي: "رغم أننا بصدد تقييم التجاوب الحكومي، إلا أن هناك وزارات فضلت عدم التجاوب مع الشكايات التي تحال عليها".

وأوضح أن المجلس خلال 2014 توصل بـ 5 شكايات لجمعيات لم تسمح السلطات المغربية بتأسيسها بالصحراء من أصل 50 شكاية من جميع مناطق المغرب، الذي يقدر عدد الجمعيات القانونية به 100 ألف جمعية، داعيا مؤسسي هذه الجمعيات إلى اللجوء إلى القضاء الإداري ضد السلطات.

ودعا السلطات المغربية إلى بذل مجهود أكبر لضمان الحق في الصحة في المنطقة التي تعرف خصاص صحيا، حسب تحقيق قام به المجلس الوطني لحقوق الانسان في المنطقة، كما قال.

و معلوم أن ادريس اليازمي و محمد الصبار يدافعان عن منح الاعتراف القانوني للجمعيات الانفصالية و التي تدور في فلك بوليساريو او تلك التي ينشط بها عدد من مبتزي "الدولة المغربية " و هو ما دفع ب CODESA و ASDVH بمقاطعة المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش ، حيث اعتبرتا ان اليازمي خذلهم . كما أن الأخير فتح قنوات الاتصال" السري " مع جمعيات بوليساريو بالصحراء عبر الوسيطة المعروفة التي تتكفل بالمصاريف و الزيارت داخل السجون و حتى التدخل لإطلاق سراح الموقوفين في قضايا "الخيانة الزوجية" بالفنادق الفاخرة.

http://zoompresse.com/news6491.html

لجنة لعائلات مجهولي المصير تطالب مجلس اليازمي بتطبيق المعايير الدولية ا في تحديد هوية الرفات

أضف المقال إلى :

أضيف في 23 فبراير 2015 الساعة 10 : 22

طالبت "لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير و ضحايا الاختفاء القسري " ، بعد استعراضها للتطورات التي يعرفها المشهد الحقوقي عامة و ملف الاختفاء القسري خاصة و بعد اطلاعها على المستجدات الأخيرة حول نتائج تحاليل الحمض النووي لتحديد هوية الرفات و التي سلمت لبعض العائلات من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتطبيق المعايير الدولية المعمول بها في مسطرة تحديد هوية الرفات و تعميمها و اطلاع المعنيين بنتائجها.

و اكدت اللجنة بنفس المناسبة أن مطلب الحقيقة و الكشف عن مجهولي المصير لا يقبلان التماطل أو التقادم. و طالبت بتسوية كافة المطالب العالقة في ملف الاختفاء القسري بكل فئاته بما فيها جبر الضرر و حفظ الذاكرة و رد الاعتبار.

و قال اللجنة أنها سطرت برنامجا نضاليا لتسليط الضوء على هذه القضايا بتنسيق مع الشركاء الحقوقيين. و نظمت لجنة التنسيق لقاءها الدوري بالمقر المركزي للجمعية بالرباط يومه 22 فبراير2015 حيث سطرت خلاله برنامجا نضاليا مرحليا .

http://zoompresse.com/news6487.html

EL ASSIMA Post العاصمة
يومية شاملة
■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي ليلي

جائزة القراءة تهدف إلى التشجيع على المطالعة وحب الكتاب

4141/5

الدارالبيضاء: العاصمة بوست

احتضن رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن الأنشطة الموازية للمعرض الدولي للنشر والكتاب في دورته الواحدة العشرين حفل توزيع جائزة القراءة في دورتها الأولى، والتي نظمتها شبكة القراءة بالمغرب بتعاون مع نادي أليف لفائدة الأطفال والشباب، تحت شعار "من أجل مغرب يقرأ"، ويندرج هذا الحفل في إطار المبادرات الرامية إلى التشجيع على القراءة، وتحفيز الناشئة على المطالعة وحب الكتاب.

وقد أوضحت رشيدة الرقي رئيسة الشبكة المغربية للقراءة في كلمتها بالمناسبة عن نجاح هذه الدورة، لما شكلته من لحظة مهمة في بث روح التنافس وربط صداقات بين الأطفال والشباب، حيث وصلت نسبة القراءة عند بعض الأطفال بما معدله 50 كتابا في العام، بل هناك من تعدى هذه النسبة إلى 100 كتاب، أي بمعدل 10 كتب في الشهر، وهذا يدل، تضيف رشيدة الرقي على أن الأطفال لهم حس القراءة و حب المطالعة.

من جهته، تحدث رئيس نادي أليف عزيز بناجي عن جمالية البدايات، من خلال فعاليات الدورة الأولى للقراءة والتي عرفت إقبالا مهما للأطفال على المشاركة من مختلف المدن المغربية، موضحا في هذا الإطار أن عدد القارئات يفوق بكثير عدد القراء، وينبغي العمل مستقبلا على إشراك كل المتدخلين في الشأن الثقافي، وتفعيل هذه الفكرة وبلورتها على نطاق واسع وأشار بناجي إلى أن هذه الدورة عرفت مشاركة قياسية، وهذا مؤشر إيجابي على أن الأطفال يقرأون ويطالعون، خاتما كلمته بأن درجة تقدم أي بلد مرتبط أساسا بعدد نوادي القراءة.

وقد أكد منظمو هذه الجائزة أن الهدف من خلقها هو ترسيخ قيم المواطنة وتكريس عادة القراءة كسلوك يومي، فحقوق المواطنة الكاملة لا تتم إلا عن طريق الوعي بها، كما أن الهدف لا يكمن في اختيار الفائزين، وإنما في المشاركة المكثفة وتقريب الكتاب من الأطفال.

واختتم الحفل بتوزيع الجوائز على الفائزين والفائزات وهم: نورالدين الذهبي، وريان الذهبي، والكانة هيثم، وغيثة بركوت، ونزار عوينة، وأسيل شهبون، وفاطمة علا.

يشار إلى أن لجنة تحكيم الجائزة تكونت من أساتذة وباحثين ومبدعين، من بينهم: القاصة لطيفة لبصير، والأستاذة زهرة نجيب، والأستاذ نورالدين سامي، وآخرين.

لجنة تحكيم جائزة القراءة (خاص)

اليزمي يستعرض عمل لجان الصحراء لحقوق الإنسان في الذكرى الثانية لرحيل الخياري

الرباط: رشيد لمسلم

قدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي حصيلة عمل لجان حقوق الإنسان في الصحراء مساء يوم الاثنين.

وأكد اليزمي، في تصريح لـ"الجريدة24"، أن اللجان الجهوية للصحراء والمتمثلة في لجنة طانطان واسا زاك، ولجنة العيون بوجدور ولجنة الداخلة وسرد، حققت نتائج مهمة من خلال قربها من المواطن وحمايته.

واعتبر اليزمي عند مشاركته في الندوة الفكرية والتي نظمها حزب جبهة القوى الديمقراطية بمناسبة الذكرى الثانية لرحيل التهامي الخيار، (اعتبر) أن لجن الصحراء لحقوق الإنسان ساهمت بشكل كبير في دعم الحقوق السياسية والمدينة والحقوق التقافية للمواطنين.

وأضاف اليزمي، أن المجلس عمل على إحداث مركز للدراسات الصحراوية بشراكة مع جامعة محمد الخامس اكدال والمكتب الشريف للفوسفاط، كما احدث المجلس الوطني لحقوق الإنسان مشروع متحف الصحراء ب مدينة الداخلة.

http://www.aljarida24.ma/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%8A/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9

«Return to Homs» et «l'ile de Giovanni» au Jeudi Cinéma et droits de l'Homme

Quel rôle peut jouer le cinéma en matière de diffusion de la culture des droits de l'Homme? Peut-on considérer le cinéma comme un atout pour véhiculer des messages humains au public, à travers le grand écran? Pour répondre à ces questions, l'association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH) a initié un concept visant à faire connaitre et promouvoir la culture des droits de l'Homme : «Jeudi Cinéma et droits de l'Homme».
Il s'agit d'une activité mensuelle à laquelle le public sera convié ce jeudi 26 février 2015 à 18h30 à la salle 7e art de Rabat et le vendredi 6 mars au centre culturel Sidi Moumen à Casablanca à 18H30 pour prendre part à la projection du film « Return to Homs», ayant remporté le grand prix du Jury au Sundance festival 2014.

C'est un film dont l'histoire se déroule en Syrie. «Il suit l'évolution de deux jeunes hommes aux destins singuliers. Tous deux, bien que guidés par leurs rêves de liberté et de pacifisme, vont être pourtant contraints par les circonstances de faire des choix différents. Basset, 19 ans, gardien de but de l'équipe nationale de football, devient leader et chanteur emblématique des manifestations anti-Assad, pour ensuite rejoindre la rébellion armée. Ossama, 24 ans, est un journaliste citoyen renommé, à la fois critique du régime et pacifiste, dont les opinons vont évoluer suite à sa détention par les forces de sécurité. "Homs, chronique d'une révolte" (titre français) est une épopée sur la jeunesse en guerre et les choix forcés…», lit-on dans le communiqué.

L'ARMCDH a par ailleurs consacré des matinées pour les enfants. Dans ce cadre, le film «l'ile de Giovanni» de Mizuho Nishikubo sera projeté le 1er Mars à 10H30, à la salle de Cinéma 7e Art – Rabat. «L'ile de Giovanni » s'inspire de l'histoire du peuple japonais, qui après sa défaite en 1945, vit dans la crainte des forces américaines. Au nord du pays, dans la minuscule île de Shikotan, la vie s'organise entre la reconstruction et la peur de l'invasion. Ce petit lot de terre, éloigné de tout, va finalement être annexé par l'armée russe. Commence alors une étrange cohabitation entre les familles des soldats soviétiques et les habitants de l'île que tout oppose, mais l'espoir renaît à travers l'innocence de deux enfants, Tanya et Jumpei… ». Deux films, deux réalités différentes sur la situation des droits de l'Homme dans deux pays touchés par la guerre à un moment donné de l'histoire.

La nouvelle programmation de l'ARMCDH est appuyée par l'European Endowment for Democracy (EED), FCIL (Fond Canadien d'Initiatives Locales), le Centre Cinématographique Marocain (CCM), le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), le Centre Culturel Les étoiles de Sidi Moumen et Sortir magazin

http://www.albayane.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=24552:lreturn-to-homsr-et-llile-de-giovannir-au-jeudi-cinema-et-droits-de-lhomme&catid=48:culture&Itemid=123